MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

السادة/ إدارة الإفصاح

عناية الأستاذة/ رشا مصطفى موسى

البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد::

تنفيذاً لقواعد قيد الأوراق المالية الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلاتها والإجراءات التنفيذية لها والصادرة بقرار مجلس إدارة البورصة وتعديلاتها،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير السادة مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات لشركة مصر للفنادق عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ والوارد للشركة بتاريخ ٢٠٢٦/٨/٢٤ ...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

قائم بأعمال رئيس قطاع الأوراق المالية

ومسئول علاقات المستثمرين

(حسين على الكربينى)

شركة مصر للفنادق ش.م.م

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

السادة/ الهيئة العامة للرقابة المالية

تحيه طيبه وبعد::

تنفيذاً لقواعد قيد الأوراق المالية الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلاتها والإجراءات التنفيذية لها والصادرة بقرار مجلس إدارة البورصة وتعديلاتها،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير السادة مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات لشركة مصر للفنادق عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ والوارد للشركة بتاريخ ٢٠٢٦/٨/٢٤ ...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

قائم بأعمال رئيس قطاع الأوراق المالية

ومسئول علاقات المستثمرين

(حسين على الكربينى)

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

الجهاز المركزي للمحاسبات
صادر
رقم الوارد ٢٠٤٠
تاريخ المرفقات ٢٠٢٦/٨/٢٤
توقيع
الإدارة العامة لمراقبة حسابات السياحة والفنادق

شركة مصر للفنادق
رقم الوارد ١٠٣
التاريخ ٢٠٢٦-٨-٢٤
المرفقات
جهة الاختصاص

السيد الأستاذ / العضو المنتدب التنفيذي
شركة مصر للفنادق

تحية طيبه وبعد ،،،

أتشرف أن أرسل لسيادتكم طيه تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية لشركة مصر للفنادق عن العام المالي المنتهي فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم ،،،
وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام ،،،

تحريراً فى : ٢٠ / ٨ / ٢٠٢٦
نهى

مع واخر التحيات

وكيل أول وزارة
مدير الإدارة

(**محاسبة / إيناس عبد العزيز أحمد**)

تقرير مراقب الحسابات
عن مراجعة القوائم المالية لشركة مصر للفنادق
عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٦/٦/٣٠

السادة مساهمي / شركة مصر للفنادق "شركة مساهمة مصرية"

راجعنا القوائم المالية لشركة مصر للفنادق " شركة مساهمة مصرية" خاضعه لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٦/٦/٣٠ وكذا قائمتي الدخل والدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ بصافي ربح بعد الضريبة بنحو ١٣٧٤,٤٢٥ مليون جنيه ، وكذا قائمتي التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض تلك القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية إدارة الشركة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول علي أدلة مراجعة بشأن القيم والإيضاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها علي الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي علي كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس إبداء الرأى المتحفظ

- بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٦ ورد لإدارة مراقبة الحسابات مايفيد إتمام إجراءات تحول الشركة من العمل تحت مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ للعمل تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنفيذا لأحكام المادة (٣٩ مكرر) من القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ وتم التأشير بذلك فى السجل التجارى للشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٧ ، وقد تبين مخالفة بعض مواد النظام الاساسى للشركة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية و تعديلاتهما وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات فى ٢٠٢٦/٣/٣١ أنه تم إعداد النظام وفقاً للنموذج الإسترشادى الموحد المعد من الهيئة العامة للإستثمار وفيما يلى بعض الأمثلة التى توضح ذلك :

  - نصت المادة (٤٧) من النظام الأساسى للشركة فيما يتعلق بصحة إنعقاد الجمعية العامة العادية على "٠٠٠ويعتبر الإجتماع الثانى صحيحاً بحضور ٢٥ % على الأقل من أسهم رأس المال ٠٠٠ الخ " فى حين تنص المادة (٦٧) من القانون المشار إليه على "٠٠٠ ويعتبر الإجتماع الثانى صحيحاً أيا كان عدد الأسهم الممثله فيه ٠٠٠الخ"٠

- نصت المادة (٥٧) من النظام الأساسى للشركة على "٠٠٠ وفى الأحوال التى تقوم فيها الشركة ببيع أصل من الأصول الثابتة لها أو حصولها على تعويض عنه فتلتزم الشركة بتكوين إحتياطى رأسمالى بكامل قيمة البيع أو التعويض لإعادة هذه الأصول لما كانت عليه أوشراء أصول جديدة " بينما تنص المادة (٤٠) من القانون المشار إليه على "٠٠٠ويجوز بموافقة الجمعية العامة توزيع نسبة من الأرباح الصافية التى تحققها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه بشرط ألا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة ٠٠٠الخ " ٠

يتعين حصر الحالات المماثلة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل النظام الأساسي للشركة بما يتوافق مع القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما مع موافاتنا بما تم فى هذا الشأن ٠

- ظهر رصيد حـ/ الأصول الثابتة بالصافي في ٢٠٢٦/٦/٣٠ بنحو ١٢٨٠ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك بنحو ٥٦٠,٨٦٠ مليون جنيه وقد تم جرد أصول الشركة فى تاريخ القوائم المالية فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد أشرفنا على جانب منه فى حدود الإمكانيات المتاحة وفقاً للأصول المرعية ، وقد صدر قرار العضو المنتدب التنفيذى رقم (٧) لسنة ٢٠٢٦ بتشكيل لجان الجرد السنوى لأصول وممتلكات الشركة وأثناء الأشراف على أعمال لجان الجرد لفندقى سفير دهب والريتز كارلتون تبين لنا ما يلى :

- عدم التوصيف الدقيق للأصول من حيث اللون والمقاس وبالنسبة للأجهزة من حيث الماركة ورقم الموديل والأرقام المسلسلة والسعة والحالة الفنية ٠
- عدم إجراء محاضر جرد يومية بالأعمال المنجزة والتى تم جردها يومياً موقعة من أعضاء اللجنة ٠
- عدم فصل الأصول المعطلة والمكهنة فى كشوف جرد منفصلة بالمخالفة لتعليمات الجرد السنوى الصادرة من إدارة مراقبة الحسابات ٠
- وجود فروق بالعجز والزيادة فى بعض الأصناف بمنطقة السويت بوتيك ورويال سويت رقم (١٠٤) بفندق الريتز كارلتون ٠

- إختلاف الأكواد الملتصقة على أصول فندق الريتز كارلتون عن سيستم ERP بالحاسب الآلى الأمر الذى لم تتمكن معه الشركة من إجراء الجرد عن طريق الماسح الضوئى فضلاً عن عدم وجود أكواد بكشوف حصر الأصول (كشوف الجرد) ٠

الأمر الذى يتعين معه :

- بحث أسباب فروق العجز والزيادة وإجراء التسويات الجردية اللازمة فى ضوء البحث ٠
- الإلتزام بتعليمات الجرد السنوية الصادرة من إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق ٠
- مراعاة التوصيف الدقيق للأصول والإلتزام بإجراء محاضر جرد يومية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة ٠
- بحث أسباب إختلاف الأكواد المشار إليها وموافاتنا بأسباب تأخر الشركة من إجراء الجرد بالماسح الضوئى ٠

- ظهر رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ بنحو ١٢١,١٤٣ مليون جنيه يتمثل فى تكوين وإنفاق استثماري يتضمن ما يلى :-

- نحو ٦٧,٤١٧ مليون جنيه قيمة ما تم صرفه على مشروع تطوير كاميرات مراقبة فندق النيل ريتز كارلتون من الأحلال والتجديد منذ نوفمبر ٢٠٢٥ .
- نحو ٦٩٣ ألف جنيه قيمة أتعاب مكتب الأستشارى (شاكر) والخاص بإحلال وتجديد كاميرات المراقبة لفندق النيل ريتزكارلتون والتى تم سدادها منذ نوفمبر ٢٠٢٣ .
- نحو ٨,٥٩٠ مليون جنيه قيمة المنصرف على أعمال تطوير نظم الشركة E.R.P ٠
- نحو ٤٦٠ ألف جنيه أعمال إستشارية مكتب برافو لتطوير مطعم النوكس منذ يوليو ٢٠٢٤ .

يتعين حث المقاولين على إنهاء تلك الأعمال حتى لا تمثل أموال معطلة وحتى يمكن للشركة الاستفادة منها مع موافاتنا بالموقف التنفيذى لكافة المشروعات المشار إليها .

- بلغ ما أمكن حصره من المنفذ فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ من الموازنة الإستثمارية المعتمدة عن العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٥ نحو ١٤١,١٦٧ مليون جنيه تمثل ٤٣% من البرنامج المعتمد البالغ نحو ٣٣١,٤٨١ مليون جنيه وفيما يلى بيان ببعض المشروعات ونسب تنفيذها :-

م	البيـــــان	المعتمد فى موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥	المنفذ	نسبة التنفيذ
١	إحلال وتجديد فندق النيل ريتزكارلتون	١١٩,٤٨٩مليون جنيه	١٠٧,٦٣٨ مليون جنيه	٩٠ %
٢	إحلال وتجديد فندق سفير	٨,٣٠٦ مليون جنيه	٧,٦١٦ مليون جنيه	٩٢ %
٣	تطويروتحديث فندق النيل ريتز كارلتون	١٩٦,٦٨٦مليون جنيه	٢٤,١٧٣ مليون جنيه	١٢ %
٤	تطويروتحديث فندق سفير دهب	٧ مليون جنيه	١,٧٤ مليون جنيه	٢٥%

يتعين موافاتنا بمبررات عدم تنفيذ المشروعات المدرجة بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥

- ظـــــهر رصـــــيد إستـثمارات ماليـة فـي ٢٠٢٦/٦/٣٠ بنـحو ٦,٨٦٨ مليـون جنيـه بعد خصم الإضمحلال فـي الإستثمارات الـبالـغ نحـــو ٢,٧٤٠ مليون جنيه ، وقد تبين مخالفة الشركة للمادة(١٧ – فقرة أولى هـ) من القـانون (٤) لسنة ٢٠١٨ (الخاص بتعديل بعض أحكام القـانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١) بشـأن عدم إيداع أسهم الأوراق المالية لشركة مصر سيناء بأحد شركات الحفظ والقيد المركزى وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه جارى إجراء الحفظ لأسهم شركة مصر سيناء بمعرفة شركة مصر سيناء كما يتم التنسيق بين قطاعى الاوراق المالية والأستثمار والتواصل مع شركة مصر المقاصة وشركة مصر للأستثمارات المالية فى هذا الشأن .

وتجدر الإشارة إلى محضر إجتماع مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق رقم ٢٤ بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨ والذى أشار إلى إعداد دراسة من شركة مصر للفنادق فـى مسـاهمتها فـى شـركة مصـر سـيناء للسـياحة وفـى حالـة التأكـد مـن جـدواها الإقتصادية يتم دراسة شراء حصة مصر للسياحة فى شركة مصر سيناء للسياحة بالقيمة الأسمية .

يتعين الإلتزام بأحكام القانون المشار إليه وموافاتنا بما تم بشأن جدوى شراء أسهم شركة مصر سيناء للسياحة المشار إليها.

- ظهر رصيد حسابات مدينة مستحقة على الشركة القابضة وأطراف ذات علاقة ضمن قائمة المركز المالي في ٢٠٢٦/٦/٣٠ بنحو ١٦,٣٦٠ مليون جنيه بالصافى بعد خصم خسائر إئتمانية متوقعة بنحو ٣٥٦ ألف جنيه منها نحو ١٦,٧١٦ مليون جنيه يمثل رصيد حساب جارى الشركة القابضة للسياحة والفنادق – الضمان الحكومى - والذى تمت المطابقة عليه مع الشركة القابضة فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ والمتمثل فى المتبقى من قيمة المديونية المستحقة علي الشركة القابضة للسياحة والفنادق وشركاتها التابعة البالغة نحو١١٥,٢٦٧ مليون جنيه تنفيذاً للحكم الصادر لصالح الشركة في الإستئنافين رقمي ١٧٤٥٦ ، ١٧٣٠٣ لسنة ١٢٤ ق وحصول الشركة القابضة على موافقة السيد / وزير المالية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٠ علي أن تتم التسوية من مستحقات وزارة المالية طرف الشركة القابضة وشركاتها التابعة والرصيد المتبقى من تلك المديونية يخص شركة مصر للسياحة (بعد إجراء مقاصة بنحو ٧٤٨ ألف جنيه (منها نحو ٧٠٦ ألف جنيه خلال العام المالى السابق تمثل المتبقى من ثمن السيارة المشتراه من شركة مصر للسياحة ، ونحو ٤٢ ألف جنيه تم استبعادها من المديونية فى سبتمبر ٢٠٢٥ تمثل قيمة رسوم تسجيل عقد بيع تلك السيارة) ، وقد أفادت الشركة القابضة ضمن مكاتباتها للشركة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٤ بأنه محل نزاع قضائى بين شركة مصر للسياحة ووزارة المالية وسيتم تأجيل أى سداد بشأنه لحين الحكم فى هذا النزاع وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه تم تحصيل مبلغ ٢ مليون جنيه من شركة مصر للسياحة فى أبريل ٢٠٢٦ و جارى متابعة تحصيل باقى المديونية بالتنسيق مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق .

يتعين متابعة العمل علي تحصيل تلك المديونية حتي لا تمثل أموال عاطلة وضياع فرص استثمارها بما يعود بالنفع ويحقق صالح الشركة .

- ظهر رصيد حسابات مدينة أخرى بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ بنحو ٤٦٦,١٥٢ مليون جنيه (بالصافى) بعد استبعاد خسائر ائتمانية متوقعة بنحو ١,٤٨٣ مليون جنيه ومازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين الرصيد ما يلي :

١- نحو ٤,٢٩٧ مليون جنيه (مصلحة الضرائب – خصم من المنبع للشركة) يقابلها خسائر ائتمانية متوقعة بنحو ٣٨٩ ألف جنيه يمثل الرصيد قيمة ضريبة الخصم والإضافة المستقطعة بمعرفة عملاء فندق النيل ريتز كارلتون حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ ، وقد أفادت الشركة فى ردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه تم الإنتهاء من فحص عام ٢٠٠٩ ويتم حالياً تجميع شهادات الخصم المستقطعة بمعرفة العملاء على البطاقة الضريبية لشركة مصر للفنادق وإثباتها كرصيد دائن لدى مصلحة الضرائب لإمكانية خصمها من المستحقات الضريبية .

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه الشركة مع مصلحة الضرائب فى هذا الشأن لما لذلك من أثر على أرصدة الحسابات الظاهرة بالقوائم المالية فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ مع دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة والعمل على تدعيمها فى ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة.

٢- نحو ١,٧٥٠ مليون جنيه مستحقة للشركة لدى وزارة العدل تنفيذاً للأحكام - القضائية الإستئنافية أرقام ١٧٤٥٦ ، ١٧٣٠٣ لسنة ١٢٤ ق ، ورقم ١٢٣١٩ لسنة ١٣٥ ق الصادر لصالح الشركة ضد كل من وزير المالية ووزير العدل (بصفتيهما) وقد تقدمت الشركة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٣٠ بطلب للسيد مساعد وزير العدل لشئون المحاكم والمطالبات القضائية بتسوية المبلغ لصالح مأمورية الضرائب – مركز كبار الممولين وأفادت مكاتبة وزارة العدل للشركة المؤرخة ٢٠٢٥/٧/١ بأنه تمت الموافقة من جانب قطاع المطالبات القضائية على عمل التحويل لسداد جزء من مديونية الضرائب الخاصة بالشركة بعد خصم أية مبالغ مستحقة عليها وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه مازال جارى متابعة الموقف مع وزارة العدل تمهيداً لإيداعه كرصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وخصمه من أى مستحقات ضريبية على الشركة .

يتعين متابعة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة تنفيذا للأحكام القضائية الصادرة لصالحها حفاظاً على حقوقها طرف الغير مع موافاتنا بما تم فى هذا الشأن.

٣- نحو ٢٧٩ ألف جنيه يرجع تاريخها لعام ٢٠٠٦ يقابله خسائر ائتمانية متوقعة بذات القيمة يمثل قيمة رسوم ضريبة الدمغة النسبية المستحقة للشركة طرف مصلحة الضرائب علي مساهمات الشركة في رؤوس أموال بعض الشركات بعد حصولها علي أحكام استئنافية لصالح الشركة بهذه القيمة وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه جارى متابعة الإجراءات لتحصيل مستحقات الشركة فى الأحكام الصادرة لصالحها .

يتعين متابعة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة وفقاً للأحكام الصادرة لصالحها ٠

٤- نحو ٩٠ ألف جنيه مستحقة علي مصلحة الضرائب العقارية - مأمورية غرب القاهرة - قيمة فوائد قانونية مستحقة للشركة تنفيذاً للأحكام القضائية الصادرة لصالحها ، وقد أفادت الشركة بردها علي تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه جاري التنسيق مع مصلحة الضرائب العقارية علي تسوية الفوائد القانونية خصما من مستحقات الضرائب العقارية ومع الأخذ فى الاعتبار صدور حكم بأحقية الشركة فى بعض القيم الإيجارية المحسوب على أساسها الضريبة العقارية للمحلات المتواجدة بالفندق ٠

يتعين موافاتنا بالإجراءات المتخذة لتنفيذ الحكم الصادر بأحقية الشركة ٠

٥- نحو ٥١٤ ألف جنيه يقابلها خسائر إئتمانية متوقعة بذات القيمة- قيمة فروق ضريبة الدخل عن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وفقا للإقرار المعدل للشركة المقدم للمأمورية بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه جارى متابعة الإجراءات لتحصيل مستحقات الشركة فى ضوء الأحكام الصادرة لصالحها ٠

يتعين العمل على متابعة الدعوى القضائية وموافاتنا بآخر المستجدات حفاظاً على حقوق الشركة ٠

٦- نحو ٧٨,٥ ألف جنيه يقابله خسائر ائتمانية متوقعة بذات القيمة تمثل باقي حصة الشركة في أرباح شركة مصر سيناء للسياحة عن الأعوام من ١٩٨٩ حتي ١٩٩٥ ، وقامت الشركة بالمطالبة بتلك المديونية أكثر من مرة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٥ .وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه جارى المتابعة مع شركة مصر سيناء لتحصيل تلك المبالغ أو إدراجها ضمن المستحقات عند إتخاذ إجراءات بيع أسهم الشركة وطبقاً لموافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٣ على نتيجة التقييم للأسهم .

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ حق الشركة طرف الغير في ظل مطالبات الشركة المتكررة بالمديونية.

٧- نحو ٥٤,٥ ألف جنيه يقابله خسائر ائتمانية متوقعة بذات القيمة تمثل قيمة ضريبة الدمغة النسبية على مساهمة الشركة في رأسمال شركة الإسماعيلية للإستثمارات السياحية المستحقة لشركة مصر للفنادق والصادر بشأنها حكم قضائي نهائي لصالح الشركة منذ عام ٢٠٢٠ وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه جارى المتابعة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وقد قضت المحكمة على المصدر للشيك بدون رصيد بسنة مع الشغل وكفالة ثلاثة ألاف جنيه .

يتعين العمل على سرعة تنفيذ الحكم القضائى الصادر لصالح الشركة حفاظا على حقوق الشركة طرف الغير حتى لاتسقط الأحكام بالتقادم .

٨- نحو ٢٢ ألف جنيه يقابله خسائر ائتمانية متوقعة بذات القيمة تمثل قيمة ضريبة الخصم والإضافة المستقطعة بمعرفة عملاء فندق سفير دهب حتى ٢٠٢٢/٨/٣١ وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه جارى المتابعة مع إدارة الفندق نحو إحضار شهادات من العملاء بما يفيد سداد المبالغ على البطاقة الضريبية لشركة مصر للفنادق .

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة للإستفادة من تلك المبالغ وخصمها من المستحقات الضريبية .

- بلغ حساب مخصص الإحلال والتجديد لفنادق الشركة ضمن حسابات مدينة أخرى بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٣٩٧,٨٨٢ مليون جنيه منها نحو ٩,٥١٨ مليون جنيه قيمة المكون بحساب الإحلال والتجديد لفندق سفير دهب حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ بدفاتر الشركة بفارق بالزيادة بنحو ٢,٦٩٠ مليون جنيه عن رصيد حساب البنك فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ البالغ نحو ٦,٨٢٨ مليون جنيه بالمخالفة لما تقتضيه عقود الإدارة والتشغيل بإيداع مبالغ الإحلال والتجديد المكونة فى حساب منتج للفوائد .

يتعين الإلتزام بتطبيق بنود التعاقد المبرم لإدارة وتشغيل فنادق الشركة بما يعود بالنفع ويحقق صالح الشركة .

- ظهر رصيد حساب إحتياطى نظامى بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ بنحو ١,٢٩٨ مليار جنيه مقابل نحو ٥٢٤,٨٤٨ مليون جنيه فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ وبفرق بالزيادة بنحو ٧٧٤,١٣٦ مليون جنيه منها نحو ٤٦٧,٩٩٥ مليون جنيه خصماً من حساب الأرباح المرحلة بناءاً على ملاحظة هيئة الرقابة المالية دون إعتماد الجمعية العامة للشركة بالمخالفة للمادة (١٩٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١وتعديلاتهما وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه سيتم العرض على الجمعية العامة المقررة لإعتماد القوائم المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ .

يتعين الإلتزام بتطبيق أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والنظام الأساسى للشركة والعرض على الجمعية العامة للإعتماد .

- بلغ رصيد حسابات دائنة أخري في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٧٩,٤٣٧ مليون جنيه ومازال الرصيد يتضمن نحو ١٥,٠٦٤ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بيانها كما يلى :-

١- نحو ٤,٦٩٠ مليون جنيه ضريبة القيمة المضافة عن تطوير فـــندق النيل ريتز منـــذ يونيو ٢٠١٩ ، وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٣/٣١ بأنه جارى المتابعة مع المستشار الضريبى أمام القضاء الإدارى وسيتم التسوية فى ضوء ما ينتهى إليه الفحص عن السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠ .

يتعين اتخاذ اللازم نحو إنهاء النزاع القضائى وسداد الضرائب المستحقة على فندق النيل ريتز تنفيذاً لأحكام القانون .

- بلغ حساب مخصص الإحلال والتجديد لفنادق الشركة ضمن حسابات مدينة أخرى بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٣٩٧,٨٨٢ مليون جنيه منها نحو ٩,٥١٨ مليون جنيه قيمة المكون بحساب الإحلال والتجديد لفندق سفير دهب حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ بدفاتر الشركة بفارق بالزيادة بنحو ٢,٦٩٠ مليون جنيه عن رصيد حساب البنك فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ البالغ نحو ٦,٨٢٨ مليون جنيه بالمخالفة لما تقتضيه عقود الإدارة والتشغيل بإيداع مبالغ الإحلال والتجديد المكونة فى حساب منتج للفوائد .

يتعين الإلتزام بتطبيق بنود التعاقد المبرم لإدارة وتشغيل فنادق الشركة بما يعود بالنفع ويحقق صالح الشركة .

- ظهر رصيد حساب إحتياطى نظامى بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ بنحو ١,٢٩٨ مليار جنيه مقابل نحو ٥٥٢,٨٤٨ مليون جنيه فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ وبفرق بالزيادة بنحو ٧٤٥,١٣٦ مليون جنيه منها نحو ٤٦٧,٩٩٥ مليون جنيه خصماً من حساب الأرباح المرحلة بناءاً على ملاحظة هيئة الرقابة المالية دون إعتماد الجمعية العامة للشركة بالمخالفة للمادة (١٩٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١وتعديلاتهما وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه سيتم العرض على الجمعية العامة المقررة لإعتماد القوائم المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ .

يتعين الإلتزام بتطبيق أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والنظام الأساسى للشركة والعرض على الجمعية العامة للإعتماد .

- بلغ رصيد حسابات دائنة أخري في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٧٩,٤٣٧ مليون جنيه ومازال الرصيد يتضمن نحو ١٥,٠٦٤ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بيانها كما يلى :-

١- نحو ٤,٦٩٠ مليون جنيه ضريبة القيمة المضافة عن تطوير فـــندق النيل ريتز منـــذ يونيو ٢٠١٩ ، وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٣/٣١ بأنه جارى المتابعة مع المستشار الضريبى أمام القضاء الإدارى وسيتم التسوية فى ضوء ما ينتهى إليه الفحص عن السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠ .

يتعين اتخاذ اللازم نحو إنهاء النزاع القضائى وسداد الضرائب المستحقة على فندق النيل ريتز تنفيذاً لأحكام القانون .

٢- نحو ٤,٥ مليون جنيه جزء من مستحقات الشركة لدي شركة الشرق الأوسط (تحت التصفية) لحين الإنتهاء من أعمال التصفية النهائية علماً بأنه قد تم اتخاذ قرار تصفية شركة الشرق الأوسط منذ أكثر من ثلاثون عاما .

وتجدر الإشارة إلى أنه تم عقد جمعية عامة عادية بتاريخ ٢٠٢٦/٧/١٥ لمناقشة إيرادات ومصروفات ميزانية التصفية حتى ٢٠٢٥/١١/٣٠ وتم التجديد للمصفى حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٦ طبقاً لما ورد بتقرير مجلس الإدارة ، وقد ورد برد الشركة على تقارير مراقب الحسابات السابقة حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ أنه سيتم عقد جمعية عامة عادية ويليها متابعة مستجدات الموقف فى ضوء القضايا المرفوعة والمحجوزة للحكم بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٧ .

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه القضايا المحجوزة للحكم والجمعية العامة العادية فى ٢٠٢٦/٧/١٥ وإتخاذ اللازم للإسراع في أعمال التصفية والحصول علي باقي مستحقات الشركة .

٣- نحو ٥,٧٥٢ مليون جنيه أرصدة دائنة معلاه لحين التسوية مع مركز كبار الممولين ، وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه جارى المتابعة مع المستشار الضريبى وسيتم التسوية فى ضوء نتيجة الفحص للسنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠ .

يتعين إتخاذ اللازم نحو إنهاء النزاع القضائى وسداد الضرائب المستحقة .

٤- نحو ١٢٢ ألف جنيه تمثل غرامات و تأمين ابتدائي من شركة العروبة عن عملية عزل حمام السباحة لفندق النيل ريتز منذ عام ٢٠١٥ المقام بشأنها دعوي قضائية والتى صدر حكم إستئناف لصالح شركة العروبة فى ٢٠٢٣/١١/٨ بمبلغ ٧٩ ألف جنيه وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه جارى تنفيذ الحكم الصادر وإسترداد مبلغ التأمين بمجرد موافاة الشركة بصورة الحكم .

يتعين موافاتنا بآخر مستجدات تنفيذ الحكم الصادر لما له من أثر علي الحسابات المالية للشركة .

- ظهر رصيد حسابات دائنة مصالح وهيئات ضمن الأرصدة الدائنة الأخرى وضريبة الدخل فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ بنحو ٤٣٥,٠٢٨ مليون جنيه وقد تبين بشأنه مايلى :

- نحو ١٠,٠٣٧ مليون جنيه – مصلحة الضرائب قيمة مضافة – منها ٥٨٦ ألف جنيه قيمة ضريبة القيمة المضافة على مستحقات الإستشارات الفنية لشركة سفير الدولية منذ نوفمبر ٢٠٢٥ والتى لم تسدد حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

يتعين سرعة سداد تلك الضرائب بالاقرارات الضريبية حتى لا تتعرض الشركة لغرامات .

- نحو 35 ألف جنيه – ضريبة موحدة - ولم يتضمن الرصيد نحو ١٧٠ ألف جنيه قيمة ما أمكن حصره من ضريبة كسب العمل والتى لم يتم خصمها من العاملين وإستحقاقها لمصلحة الضرائب من يناير حتى يوليو ٢٠٢٥ .

يتعين بحث أسباب عدم إستحقاق الضريبة وخصمها من العاملين وإجراء التسويات فى ضوء البحث .

- عدم كفاية بعض الايضاحات المتممة للقوائم المالية حيث لم يتم الإفصاح عن :

- أرباح فروق العملة المحققة خلال الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ البالغة نحو ١٨٥,١١٨ مليون جنيه وكذا خسائر فروق العملة فى ذات التاريخ البالغة نحو ٢٨١,٦٣٥ مليون جنيه بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية .
- الأرباح الرأسمالية المحققة حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ البالغة نحو ٦٠٩ ألف جنيه و الخسائر الرأسمالية المحققة فى ذات التاريخ البالغة نحو ٨٢٠٠ جنيه وكذا تكلفة الأصول التى أهلكت دفترياً بالكامل ولازالت تستخدم بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها .

يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها مع مراعاة كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة .

رأى متحفظ

وفيما عدا تأثير ما جاء بالفقرات السابقة وما قد يترتب عليها من تسويات علي القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مصر للفنادق (ش.م.م) في ٢٠٢٦/٦/٣٠ و عن أدائها المالي و تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ و ذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية و في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

تقريرعن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة علي وجوب إثباته فيها و قد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، متفقة مع ماهو وارد بدفاتر الشركة و ذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحريراً في: ٢٠/٨/ ٢٠٢٦

مدير عام
نائب مدير الإدارة
(محاسب / أحمد محمد حمدى عبد الرحمن)

وكيل وزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسبة/ أمل محمد دعبس)

وكيل وزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسبة/ هويدا أحمد طلعت)